(1709)

القرار رقم (1709) الصادر في العام 1438هـ
في الاستئناف رقم (1604/ز) لعام 1435هـ

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده :

في يوم الاثنين الموافق 14/6/1438هـ اجتمعت اللجنة الاستئنافية الضريبية المشكلة بقرار مجلس الوزراء رقم (473) وتاريخ 9/11/1436هـ ، والمكلفة بخطاب معالي وزير المالية رقم (22) وتاريخ 1/1/1437هـ القاضي باستمرار اللجنة
في نظر استئنافات المكلفين والمصلحة (الهيئة العامة للزكاة والدخل حالياً) قرارات لجان الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبية فيما يخص الزكاة وكذلك فيما يخص الضريبة مما يدخل ضمن النطاق الزمني لسريان نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (3321) وتاريخ 21/1/1370هـ وتعديلاته وفقاً لما جاء في الفقرة (ب) من المادة (80) من نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ 15/1/1425هـ ، وقامت اللجنة خلال ذلك الاجتماع

(1709)

بالنظر في الاستئناف المقدم من البنك السعودي الفرنسي (المكلف) على قرار لجنة الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبية الثانية بالرياض رقم (7) لعام 1435هـ بشأن الربط الزكوي الذي أجرته الهيئة العامة للزكاة والدخل (الهيئة) على المكلف للأعوام المالية من 2005م حتى 2007م .

وكان قد مثل الهيئة في جلسة الاستماع والمناقشة المنعقدة بتاريخ 29/3/1438هـ كل من : عبدالله حسين الحسين وفراس إبراهيم الزكري وعباس صالح آل حمد ، كما مثل المكلف عبدالرحمن آل الشيخ وتركي آل مضحي .

وقد قامت اللجنة بدراسة القرار الابتدائي المستأنف ، وما جاء بمذكرة الاستئناف المقدمة من المكلف , ومراجعة ما تم تقديمه من مستندات ، في ضوء الأنظمة والتعليمات السارية على النحو التالي :

<u>الناحية الشكلية</u> :

أخطرت لجنة الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبية الثانية بالرياض المكلف بنسخة من قرارها رقم (7) لعام 1435هـ بموجب الخطاب رقم (26/2) وتاريخ 6/3/1435هـ ، وقدم المكلف استئنافه وقيد لدى هذه اللجنة برقم (398) وتاريخ 5/5/1435هـ , كما ضماناً بنكياً بالمبالغ المستحقة عليه بموجب القرار الابتدائي ، وبذلك يكون الاستئناف المقدم من المكلف مقبولاً من الناحية الشكلية

(1709)

لتقديمه من ذي صفة خلال المهلة النظامية ، مستوفياً الشروط المنصوص عليها نظاماً .

الناحية الموضوعية :

البند الأول : استبعاد الأتعاب الاستشارية والمهنية .

قضى القرار الابتدائي في (ثانياً/1) برفض اعتراض البنك على بند استبعاد الأتعاب الاستشارية والمهنية للحيثيات الواردة في القرار .

استأنف المكلف القرار فيما قضى حيال هذا البند وذكر أنه طالب بخصم الأتعـاب المهنية والاستشارية في الإقرارات الزكوية/الضريبية للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2005م حتى 2007م ، وأورد في هذه الإقرارات تفاصيل الجهات المستفيدة من حيث المبلغ المدفوع وذلك بموجب الكشف رقم (6) من الإقرارات , إلا أنه تم تجميع بعض المبالغ الصغيرة المدفوعة إلى جهات استشارية متنوعة تحت مسمى "جهات أخرى متنوعة"

في الكشف رقم (6) وعند إجراء الربط استبعدتها الهيئة، واعترض على استبعاد الهيئة لها وبعد تقديم الاعتراض أرسلت الهيئة خطاباً لعقد اجتماع لمناقشة بنود الاعتراض وخلال الاجتماع تمت الموافقة على إجراء الهيئة بشأن بعض البنود، كما وافقت الهيئة على خصم بعض المبالغ , ونورد أدناه ملخصا لما تم الاتفاق عليه :

البنـــــــــــــــــــــــــــــــد	2005م	2006م	2007م
استبعاد الهيئة	3.019.	7.179.	7.210.

(1709)

للأتعاب الاستشارية والمهنية "جهات متنوعة أو أخرى"	990	997	797
يخصم: المبلغ الذي تم قبوله وسددت الضريبة والزكاة عنه	(2.959.854)	(6.831.854)	(6.894.215)
يخصم : المبلغ الذي قبلته الهيئة في الاجتماع اللاحق	(30.068)		
المبلغ الذي رفضته الهيئة	30.068	348.143	316.582

وتم الإيضاح خلال الاجتماع للهيئة بأن المبالغ الواردة تحت مسمى "جهات متنوعة أخرى" طبقا للكشف رقم (6) من الإقرارات الزكوية/الضريبة بمبلغ (2.989.922) ريال وليس (3.019.990) ريال ، وهو ما استبعدته الهيئة بالنسبة لسنة 2005م، وتمت الموافقة على سداد ضريبة وزكاة إضافيتين على مبلغ (2.989.922) ريال ، كما أن الهيئة وافقت على خصم الرصيد البالغ قدره (30.068) ريال , علاوة على ذلك وافقت الهيئة على عكس قيد مبلغ (30.068) ريال الذي أضيف سهوا في الربط , ويلاحظ بأن الهيئة تطلب حاليا سداد ضريبة وزكاة على الرصيد الإضافي البالغ قدره (30.068) ريال وهو أمر غير صحيح لأن المبلغ ليس له علاقة بالإقـرار الزكوي/الضريبـي .

(1709)

وفيما يتعلق بالمصاريف البالغ قدرها (348.143) ريال و(316.582) ريال للسنـــــــــــوات 2006م و2007م ، وبالأخذ في الاعتبار ضآلة المبلغ مقارنة بإجمالي تكلفـــة الأتعاب الاستشارية والمهنية المصرح عنها في الإقرارات الزكوية/الضريبية (أقل من 2%) طلب من الهيئة قبول خصم هذه المبالغ وذلك لأن تجهيـز المستندات الخاصة بها سيتطلب جهدا ووقتا إضافيين , غير أن الهيئة لم تقبل وجهة نظر عملائنا .

نفهم بأن لجنة الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبة أيدت الهيئة في ربطها على أساس أن البنك لم يقدم تفاصيل المستفيدين من مبلغ (694.793) ريال والمصنف بمسمى "جهات متنوعة أو أخرى" ضمن الأتعاب المهنية والاستشارية وذلك على النحو التالي :

السنة	البنـــد	ريال
2005م	جهات متنوعة (تم إضافته بصورة غير صحيحة مرتين)	30.068
2006م	جهات متنوعة	348.143
2007م	جهات متنوعة (أدرجته الهيئة ضمن الضريبة المستحقة بصورة غير	316.582

(1709)

	صحيحة)	
649.793	الإجمالي الكلي	

ونود الإفادة بأننا قدمنا بياناً تفصيلياً لأسماء الجهات المستفيدة من الأتعاب المهنية والاستشارية المصرح عنها في الإقرارات الزكوية/الضريبية للسنوات أعلاه وذلك لجزء كبير من إجمالي التكلفة المصرح عنها , فيما يلي ملخصا لهذه المبالغ :

البنـــد	2005م	2006م	2007م
إجمالي الأتعاب المهنية والاستشارية	20.712.607	30.475.231	29.509.624
عدد الجهات	78	99	88
الأتعاب المهنية والاستشارية الواردة تحت مسمى "جهات متنوعة أخرى" التي استبعدتها الهيئة	30.068	348.143	316.582
نسبة الاستبعاد بالنسبة لإجمالي التكلفة	0.15%	1.14%	1.07%

وطبقاً للملخص أعلاه فإن البنك قدم بياناً تفصيلياً بالجهات المستفيدة من الأتعاب المصرح عنها في الإقرارات الزكوية/الضريبية أعلاه بنسبة 98% .

لا نوافق على إجراء الهيئة للأسباب التالية :

(1709)

1- تمثل التكاليف مصاريف اعتيادية تم تكبدها لتحقيق إيرادات خاضعة للضريبة وبالتالي يجب السماح بخصمها طبقا للمادة (12) من نظام ضريبة الدخل والمادة (9/1) من اللائحة التنفيذية للنظام .
2- نظرا لبعض الأسباب الإدارية، فإن التصريح عن المبالغ الصغيرة المدفوعة لجهات متنوعة كمبلغ واحد في الإقرار الزكوي/الضريبـي لا يعني بالضرورة أن البنك لا يحتفظ بالمستندات المؤيدة لهذه التكاليف .
كما نود الإيضاح بأن البنك السعودي الفرنسي يعتبر من المؤسسات المالية الكبرى في المملكة حيث يزاول نشاطه من عدة فروع , وبالأخذ في الاعتبار ضخامة حجم المعاملات والتكاليف المرتبطة بها، فإن هناك بعض المعلومات التي تطلبها الهيئة لا يتمكن البنك من استخراجها بسبب حجم المعاملات , إلا أن هذا الأمر لا يعني أن التكاليف المذكورة ليس هناك ما يؤيدها من مستندات , لقد تم تدقيق القوائم المالية للبنك السعودي الفرنسي من قبل اثنين من كبار مكاتب المراجعة في المملكة إضافة إلى ذلك فإن البنك يخضع للمراجعة الربع سنوية ، كما أنه يعمل طبقا لمعايير المراجعة الداخلية المنصوص عليها من قبل مؤسسة النقد العربي السعودية .
ونود أيضاً توجيه عناية اللجنة إلي قرار اللجنة الاستئنافية الضريبية رقم (117/1433) في حالة مماثلة حيث قضت اللجنة برفض إجراء الهيئة المتمثل في استبعاد المصاريف الواردة تحت

(1709)

مسمى "جهات متنوعة أخرى "طبقا للإقرار وأيدت وجهة نظر المكلف، ونورد أدناه الجزء ذو الصلة بالقرار المذكور "وبعد الاطلاع على الإقرار النهائي لعام 2003م تبين أن مصاريف المكلف تبلغ (2.668.787.654) ريالاً في حين تبلغ المصاريف غير المعتمدة (44.331.691) ريالاً مما ترى معه اللجنة أنها تشكل نسبة غير ذات أهمية مقارنة بإجمالي مصـاريف المكلف، كما أن تفاصيل هذه المصاريف والتي تتكون من أتعاب قانونية وأتعاب مهنية ومصاريف تطوير الحاسب الآلي ومصاريف متنوعة أخرى لها علاقة مباشرة بطبيعة نشاط المكلف، مما ترى معه اللجنة تأييد استئناف المكلف وإلغاء القرار الابتدائي فيما قضي به في هذا الخصوص" وبالأخذ في الاعتبار الحقائق والإيضاحات أعلاه، نطلب من اللجنة توجيه الهيئة بخصم المصاريف المهنية والاستشارية من الوعاء الزكوي/الضريبـي .

وباطلاع ممثلي الهيئة على استئناف المكلف ذكروا أن الهيئة ردت هذه المبالغ للربح لعدم تقديم البنك المستندات المؤيدة لها وقد تأييد الإجراء من قبل لجنة الاعتراض ولم يقدم المكلف المستندات المؤيدة مع مذكرة الاستئناف، وعليه تتمسك الهيئة بصحة إجرائها .

رأي اللجنة :

(1709)

بعد اطلاع اللجنة على القرار الابتدائي، وعلى الاستئناف المقدم، وما قدمه الطرفان من دفوع ومستندات، تبين للجنة أن الاستئناف يكمن في طلب المكلف اعتماد المصاريف المهنية والاستشارية "بند أخرى" بمبلغ (30.068) ريال لعام 2005م ومبلغ (348.143) ريال لعام 2006م ومبلغ (316.582) ريال لعام 2007م ضمن المصاريف جائزة الحسم لأغراض الزكاة، في حين تتمسك الهيئة بوجهة نظرها بعدم اعتماد هذا البند لعدم تقديم المكلف المستندات التي تجيز اعتماده ضمن المصاريف جائزة الحسم .

وباطلاع اللجنة على القوائم المالية والإقرارات الزكوية الضريبية والمستندات المقدمة تبين أن المكلف قدم ضمن إقراراته الزكوية الضريبية كشف رقم (6) أتعاب استشارية ومهنية , الذي يبين طبيعة هذه الأتعاب والجهات المستفيدة، بمبلغ (20.712.607) ريال ومبلغ (30.475.231) ريال ومبلغ (29.509.624) ريال للأعوام من 2005م حتى 2007م على التوالي، ومن ضمن عناصر هذا الكشف "بند أخرى" بمبلغ (3.019.990) ريال ومبلغ (6.831.854) ريال ومبلغ (7.210.797) ريال للأعوام المذكورة على التوالي، ولم تعتمد الهيئة عند إجراء الربط على المكلف بند أخرى ضمن المصاريف جائزة الحسم بحجة عدم تقديم

(1709)

المستندات التي تثبت تفاصيل هذا البند، ووافق المكلف على إجراء الهيئة فيما عدا مبلغ (30.068) ريال لعام 2005م ومبلغ (348.143) ريال لعام 2006م ومبلغ (316.582) ريال لعام 2007م، وقدم للجنة بياناً تحليليا يبين أن هذه المبالغ مقابل أتعاب قانونية ومهنية .

وحيث أن الخدمات القانونية والمهنية تعتبر من الخدمات اللازمة للنشاط التي يجوز حسم مصاريفها ضمن المصاريف لأغراض الزكاة، فإن اللجنة تؤيد استئناف المكلف في طلبه اعتماد المصاريف المهنية والاستشارية "بند أخرى" بمبلغ (30.068) ريال لعام 2005م ومبلغ (348.143) ريال لعام 2006م ومبلغ (316.582) ريال لعام 2007م ضمن المصاريف جائزة الحسم لأغراض الزكاة .

البند الثاني : استبعاد تأمين حوادث سفر .

قضى القرار الابتدائي في (ثانيا/3) برفض اعتراض البنك على بند استبعاد تأمين حوادث سفر وتأمينات اجتماعية للحيثيات الواردة بالقرار .

استأنف المكلف القرار فيما قضى به حيال هذا البند وذكر أنه طالب بخصم تأمين حوادث السفر البالغ قدرها (715.474) ريال و(952.587) ريال و(1.316.117) ريال في الإقرارات الزكوية/الضريبية للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2005م حتى 2007م على التوالي , وعند إجراء الربوط لم تسمح

(1709)

الهيئة بخصم المبلغ أعلاه بشأن تأمين حوادث السفر استنادا على افتراض غير صحيح وذلك بأن المبلغ أعلاه يتعلق بالموظفين في شركة كاليون أحد المساهمين في البنك ويعرف اسمه حاليا بـ كريديت أقريكول كوربريت انفستمنت بنك , وأنه قدم اعتراضه على إجراء الهيئة بشأن تأمين حوادث سفر المتعلقة بموظفي البنك وذلك لأن هذه المصاريف تكبدها بشأن موظفيه وليس موظفي شركة كاليون , وطلبت الهيئة في الاجتماع اللاحق تقديم بيان تفصيلي بالمصاريف كل سنة حيث تم تقديم البيان , ولا زالت الهيئة تتمسك باستبعاد هذه المصاريف واعتبارها ضمن التكاليف غير واجبة الخصم، بافتراض أنها غير مرتبطة بالموظفين وليست مؤيدة بالمستندات، وقد أيدت لجنة الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبية وجهة نظر الهيئة بشأن استبعاد مصاريف تأمين حوادث السفر لأنه لم يقدم المستندات المؤيدة الكافية لإثبات ارتباط هذه المصاريف بالمكلف , ونود الإفادة بأن المصاريف أعلاه تم تكبدها بشأن موظفينا الذين يعملون بموجب عقود عمل ويتقاضون رواتب محليا , ولإيضاح سوء الفهم الناشئ حول هذا الأمر فقد قامت شركة كاليون بمساعدتنا بتعيين هؤلاء الموظفين , عليه ولأغراض التعريف تم تسجيل هؤلاء الموظفين في الدفاتر بمسمى موظفي كاليون , وهذه المصاريف تم

(1709)

تكبدها وفقا للسياسة المتعلقة بمزايا الموظفين , وتأييدا لذلك، نرفق أسماء الموظفين المسجلين في الدفاتر بمسمى موظفي كاليون وعقود عملهم لاطلاع اللجنة , وبما أن هذه المصاريف دفعت لقاء السفر والتأمين لموظفينا المتعاقد معهم لتحقيق إيرادات تخضع للضريبة والزكاة , بناءً عليه يجب معاملة هذه المصاريف بصورة مماثلة لمصاريف النشاط التجاري الأخرى التي يتم تكبدها لتحقيق الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي تصبح واجبة الخصم طبقا للمادة (12) من نظام ضريبــة الدخل والمادة (9) من اللائحة التنفيذية للنظام , والمبلغ أعلاه، لا يشمل اشتراك تأمينات اجتماعية خارج المملكة لصالح هؤلاء الموظفين لأنه يتم استبعاد هذا الاشتراك بصورة منفصلة في الإقرارات الزكوية/الضريبية للسنوات 2005م إلى 2007م , كما في الكشف رقم (3) لسنة 2005م والكشف رقم (16) للسنوات 2006م و2007م من الإقرارات الزكوية/الضريبية , وبالأخذ في الاعتبار الحقائق والإيضاحات أعلاه، نطلب من اللجنة توجيه الهيئة للسماح بخصم مصاريف حوادث وتأمين سفر من الوعاء الزكوي/الضريبـي .

وباطلاع ممثلي الهيئة على استئناف المكلف ذكروا أنه تبين من خلال المستندات المقدمة من البنك عند مناقشة البند للأعوام من محل الاستئناف

(1709)

أن هذه المبالغ عبارة عن تأمين حوادث وتأمينات اجتماعية مسددة في فرنسا، وبالتالي فهو مصروف غير نظامي .

رأي اللجنة :

بعد اطلاع اللجنة على القرار الابتدائي، وعلى الاستئناف المقدم، وما قدمه الطرفان من دفوع ومستندات، تبين للجنة أن الاستئناف يكمن في طلب المكلف خصم مصاريف تأمين حوادث سفر ضمن المصاريف جائزة الحسم لأغراض الزكاة، في حين تتمسك الهيئة بوجهة نظرها بعدم اعتماد هذه المصاريف بحجة أنها عبارة عن تأمين وتأمينات اجتماعية في باريس - فرنسا مدفوعة لبنك "كريدي اقريكول" عن الموظفين .

وباطلاع اللجنة على البيانات والمستندات المقدمة تبين أن الهيئة عند إجراء الربط لم تقبل بخصم بند "مصاريف تأمين سفريات وحوادث" بمبلغ (715.414) ريال ومبلغ (952.587) ريال ومبلغ (1.316.117) ريال للأعوام من 2005م حتى 2007م على التوالي، وتبين من الكشف التحليلي لحساب الأستاذ لهذا البند أن تصنيف ومعالجة المكلف لهذه المبالغ في حساباته وإقراراته كما يلي :

عام 2005م :

المستفيد	عنوانه	المبلغ	طبيعة الخدمة	معالجة المكلف

(1709)

أجريكول	فرنسا	598.711	تكاليف حوادث/ وقائية وتأمينات اجتماعية أخرى	استقطاع
الموظفين	السعودية	116.703	تكاليف موظفين	--
الإجمالي :	--	715.414	--	--

عام 2006م :

المستفيد	عنوانه	المبلغ	طبيعة الخدمة	معالجة المكلف
أجريكول	فرنسا	817.765	تكاليف حوادث/ وقائية وتأمينات اجتماعية أخرى	استقطاع
الموظفين	السعودية	134.822	تكاليف موظفين	--
الإجمالي :	--	952.587	--	--

عام 2007م :

المستفيد	عنوانه	المبلغ	طبيعة الخدمة	معالجة المكلف
أجريكول	فرنسا	928.752	تكاليف حوادث/ وقائية وتأمينات اجتماعية أخرى	استقطاع
الموظفين	السعودية	387.365	تكاليف موظفين	--
الإجمالي :	--	1.316.117	--	--

كما اطلعت اللجنة على عينة من عقود الموظفين المصادق عليها من الجهات الرسمية (وزارة الخارجية والغرفة التجارية الصناعية) وعينة من مستندات تسجيلهم لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .

(1709)

وحيث يتضح أن المكلف أبرم عقود عمل مع الموظفين الأجانب، ويدفع تأميناً عليهم لجهات غير مقيمة ويقوم بسداد ضريبة الاستقطاع على المبالغ المدفوعة مقابل تلك الخدمات، فإن اللجنة تؤيد استئناف المكلف في طلبه قبول بند تأمين حوادث سفر ضمن المصاريف جائزة الحسم لأغراض الزكاة .

البند الثالث : استبعاد مصاريف التشغيل الأخرى .

قضى القرار الابتدائي في (ثانيا/5) برفض اعتراض البنك على بند استبعاد مصاريف التشغيل الأخرى للحيثيات الواردة في القرار، استأنف المكلف القرار فيما قضى به حيال هذا البند وذكر بأنه يطالب بخصم مصاريف التشغيل الأخرى البالغ قدرها (6.677.775) ريال و(4.907.091) ريال و(4.976.036) ريال في الإقرارات الزكوية/الضريبية للسنوات 2005م حتى 2007م على التوالي. وأنه صرح عنها ضمن كشف المصاريف المتنوعة لكل سنة , وبناءً على استفسارات الهيئة قدم بيانا تحليليا للهيئة يوضح طبيعة هذه المصاريف، وعند إجراء الربط استبعدت الهيئة هذه التكاليف وتجاهلت المعلومات التي قدمها , وبعد تقديمه للاعتراض وجهت الهيئة خطاب للحضور ومناقشة البنود المعترض عليها ,

(1709)

وطلبت الهيئة خلال الاجتماع المذكور من البنك تقديم عينة من بعض المستندات تأييدا للمصاريف المصرح عنها في الإقرارات لكل سنة وبناءً عليه قدم عينة من المستندات المؤيدة ولم تأخذ بها الهيئة في الاعتبار بحجة الآتي :

- أن المصاريف تتعلق بصورة رئيسية بعمليات تزوير لا يشملها التأمين .
- أن المستندات المقدمة داخلية وليست من أطراف ثالثة .

ونود الإفادة بما يلي :

أ) مصاريف التشغيل الأخرى هي عبارة عن مصاريف نشاط تجاري اعتيادية ومثال لذلك سداد مطالبات العملاء سرقة النقد والمطالبات الناتجة من الأخطاء الفنية في السحب النقدي من أجهزة الصرف الآلي وهي مصاريف تتكبدها البنوك عادة والمؤسسات المالية خلال فترة النشاط التجاري , وما ذكرته الهيئة في وجهة نظرها بان هذه المبالغ عبارة عن معاملات مزيفة ومبالغ لم يتم التعويض عنها من شركات التأمين وأخطاء وتزوير ليس صحيحاً.ونرفق بيان تفصيلي يوضح طبيعة مصاريف التشغيل الأخرى إضافة إلى عينة من المستندات المؤيدة التي يلاحظ منها أنه نظرا لطبيعة العمليات التجارية للبنوك والمؤسسات المالية , مثل (البنك السعودي الفرنسي) فإنها تتكبد مثل هذه المصاريف خلال فترة العمل الاعتيادية , وبناءً عليه

(1709)

يجب اعتبار مصاريف التشغيل تكاليف لازمة للنشاط واجبة الخصم طبقا للمادة (12) من نظام ضريبــة الدخل والمادة (9) من اللائحة التنفيذية للنظام .
ب) مصاريف التشغيل الأخرى ليست ديون معدومة ناشئة من نشاطات الاقتراض الخاصة بالبنك , حيث تمثل هذه المصاريف التكاليف التي تم تكبدها بشأن المعاملات المصرفية الاعتيادية , وهي واجبة الخصم طبقا لمعايير الخصم المحددة لمصاريف النشاط التجاري الأخرى، وتتفق نظم الرقابة الداخلية والإجراءات المعتمدة مع المعايير العالمية كما أن خسائر التشغيل تم شطبها بعد استلام الموافقة الرسمية من الجهات المختصة في البنك .
ج) بذلت كافة الجهود اللازمة لاسترداد هذه المبالغ وقدمت الشكاوى للشرطة والجهات العدلية في هذا الشأن , وستلاحظون بأن مثل هذا النوع من المصارف والمبالغ المشطوبة شائع جدا في حالة العمليات المصرفية التي تتعرض للمخاطر بواسطة العملاء والموظفين , وبالأخذ في الاعتبار ضآلة بعض المبالغ ، فإنه ليس مجديا من الناحية العملية والاقتصادية بالنسبة للبنك المضي في متابعة هذا الأمر قضائياً أو صرف مبالغ إضافية لاسترداد هذه المبالغ المشطوبة , وكذلك يلاحظ بأن هذه المصاريف سجلت طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي , إضافة إلى ذلك فإن

(1709)

القوائم المالية يتم تدقيقها من قبل اثنين من كبار مكاتب المراجعة في المملكة , وبالتالي في حالة استرداد هذه الخسائر سيتم تسجيلها ضمن الدخل في سنة الاسترداد ومن ثم إضافتها للوعاء الزكوي/الضريبـي في تلك السنة .

د) المستندات المؤيدة تكون مستندات داخلية حيث أن مثل المصاريف شائعة جدا في النشاط المصرفي اليومي ويتم تأييدها عادة من خلال المستندات الداخلية , على سبيل المثال إذا كان هناك عجز في النقدية لدى الصراف أو خطأ في التسجيل/ماكينات الصرف الآلي ...الخ ، يتم تقصي الأمر داخلياً، واتخاذ الإجراء المناسب لاسترداد المبلغ متى ما كان ممكناً. في حالة تعذر استرداد المبلغ، يتم تحميله على المصاريف بعد الحصول على الموافقة اللازمة من الإدارة العليا , وفي مثل هذه الظروف، ليس ممكناً بالنسبة تقديم المستندات المؤيدة من الجهات الأخرى تأييدا للخسائر الناتجة من العمليات .

هـ) المبالغ غير المستردة من شركة التأمين والتي ذكرتها الهيئة وهي أن المبلغ غير المسترد من شركة التأمين يتم تحميله على مصاريف التشغيل، فإن أحكام وثيقة التأمين لاسترداد مثل هذه الأنواع من الخسائر الناتجة من العمليات تقوم بموجبها شركة التأمين بخصم مبلغ محدد يتعين على المؤمن تحمله باعتباره مصروف غير مسترد من شركة التأمين

(1709)

ويحمل ضمن مصاريف التشغيل , وبذلك فإن آلية عمل شركات التأمين تقوم بخصم مبالغ محددة من الخسائر التي يقوم حملة الوثائق بالتبليغ عنها .
و) منح النظام الضريبـي بعض الاستثناءات للنشاط المصرفي حيث أنه بموجب نظام ضريبة الدخل تعتبر كافة المخصصات والإحتياطيات غير واجبة الخصم لأغراض الضريبة، إلا أنه بالأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة للنشاط المصرفي فقد منح النظام الضريبـي بعض الاستثناءات للنظام المصرفي مقارنة بالنشاطات الاقتصادية الأخرى , تنص المادة (15) من نظام ضريبة الدخل على أنه "لا يجوز حسم أي احتياطيات أو مخصصات خلاف مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها في البنوك، وتحدد اللائحة قواعد وضوابط تحديد هذه المخصصات" وتنص المادة (9/5/أ) من اللائحة التنفيذية للنظام على أنه "مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في البنوك، على أن يقدم البنك شهادة من مؤسسة النقد العربي السعودي تتضمن تحديد مقدار الديون المشكوك في تحصيلها، والديون المحصلة منها خلال العام التي يجب التصريح عنها ضمن وعاء الضريبة في سنة تحصيلها" وهذا الاستثناء منح فقط للبنوك بالأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة لهذا النشاط، وبتطبيق نفس هذا المبدأ على مصاريف التشغيل المتكبدة نعتقد بأنه يجب السماح بخصم مصاريف التشغيل لهذا السبب، إضافة إلى أن مؤسسة النقد العربي السعودي

(1709)

اعتمدت مسبقاً القوائم المالية للبنك والمتضمنة مصاريف التشغيل , وبالأخذ في الاعتبار الحقائق أعلاه نطلب السماح بخصم مصاريف التشغيل ضمن التكاليف الواجبة الخصم استنادا إلى الآتي :
- خسائر التشغيل اعتيادية في النشاط المصرفي المحلي والعالمي .
- هذه المصاريف حقيقية وفعلية .
- مصاريف التشغيل لازمة للنشاط التجاري ومؤيدة بالمستندات .
- تم التحقق من هذه الخسائر بواسطة مراجعي الحسابات الخارجيين وتم تأكيد ذلك في تقرير المراجعة السنوي (الرأي المطلق) .
- تم تسجيل هذه الخسائر طبقا لإجراءات المحاسبية المقبولة بواسطة مؤسسة النقد العربي السعودي .
- بذلت كافة الجهود اللازمة لاسترداد هذه الخسائر (تقارير الشرطة والإجراءات القانونية ذات العلاقة) .
- في الغالب فرص استرداد هذه الخسائر ضعيف جدا .
- مصاريف التشغيل واجبة الخصم طبقا للمادة (12) من نظام ضريبة الدخل
ولا تستبعد بصورة محددة طبقا للمادة (13) من نظام ضريبة الدخل والمادة (10) من اللائحة التنفيذية للنظام .

(1709)

وبالأخذ في الاعتبار الحقائق والإيضاحات أعلاه، نطلب السماح بخصم مصاريف التشغيل الأخرى من الوعاء الزكوي/الضريبـي .

وباطلاع ممثلي الهيئة على استئناف المكلف ذكروا أنه تبين من خلال المستندات المقدمة من البنك أن هذه المبالغ عبارة عن معاملات مزيفة ومبالغ لم يتم التعويض عنها من شركات التأمين وأخطاء وتزوير واحتيال وشطب ديون وخلافه مؤيدة بمذكرات داخلية من البنك ولا يوجد أي مستندات خارجية مؤيدة لها، وكذلك تم طلب المستندات من اللجنة الابتدائية ولم يقدمها المكلف

وعليه تتمسك الهيئة بصحة إجرائها .

رأي اللجنة :

بعد اطلاع اللجنة على القرار الابتدائي، وعلى الاستئناف المقدم، وما قدمه الطرفان من دفوع ومستندات، تبين للجنة أن محور الاستئناف يكمن في طلب المكلف حسم بند "مصاريف التشغيل الأخرى" ضمن المصاريف جائزة الحسم لأغراض الزكاة، في حين تتمسك الهيئة بوجهة نظرها بعدم قبولها تلك المصاريف لعدم تقديم المكلف تفاصيلها والمستندات المؤيدة لها .

وباطلاع اللجنة على البيانات والمستندات المقدمة تبين أن الهيئة لم تقبل حسم بند

(1709)

"مصاريف التشغيل الأخرى بمبلغ (6.677.775) ريال ومبلغ (4.907.091) ريال ومبلغ (4.976.036) ريال للأعوام من 2005م حتى 2007م على التوالي، كما تبين من خطة سياسة المخاطر التشغيلية والرقابة المستمرة المطبقة على إدارات النشاط التجاري ووحدات الدعم بغرض المساعدة على ضمان إدارة وقياس المخاطر التشغيلية بطريقة فعالة ومتسقة، أن من ضمن عناصر تلك المخاطر (الاحتيال، اختلاس الممتلكات ، التحايل على الأنظمة ، تلف الأصول وفقدانها ، التزوير، التهرب، الرشاوي، سرقة المعلومات، أخطاء النماذج، أخطاء التداول ...إلخ)، وتبين من الكشوف التحليلية لهذه المصاريف أن منها (معاملات مزيفة ، نقص في النقدية، مطالبات عملاء بشأن أجهزة الصراف الآلي، تزوير شيكات ...إلخ) ،

كما اطلعت اللجنة على عينة من المستندات المقدمة التي تثبت وقوع تلك الأحداث وتكبد الخسائر المرتبطة بها .

وحيث أن مصاريف المخاطر التشغيلية تتكبدها البنوك لارتباطها بالنشاط البنكي، وثبت من المستندات المقدمة لعينة من عناصره تكبد المكلف لهذه المصاريف، فإن اللجنة تؤيد استئناف المكلف في طلبه حسم مصاريف الخسائر

(1709)

التشغيلية ضمن المصاريف جائزة الحسم لأغراض الزكاة للأعوام من 2005م حتى 2007م.

البند الرابع : إضافة حصة المساهمين السعوديين من القروض طويلة الأجل عند احتساب الوعاء الزكوي .

قضى القرار الابتدائي في (ثانيا/9) برفض اعتراض البنك على بند إضافة حصة المساهمين السعوديين من القروض طويلة الأجل عند احتساب الوعاء الزكوي للحيثيات الواردة في القرار .

استأنف المكلف القرار الابتدائي فيما قضى به حيال هذا البند وذكر انه لم يدرج حصة المساهمين السعوديين من القروض طويلة الأجل للوعاء الزكوي في سنة 2007م , معتقداً أنه طالما أن القروض طويلة الأجل استخدمت لتقديم قروض للعملاء ولم تستخدم لتمويل بنود زكوية قابلة للخصم (الموجودات الثابتة أو الاستثمارات) يجب عدم إضافتها للوعاء الزكوي، وأن الهيئة بموجب الربط أضافت حصة المساهمين السعوديين من القروض طويلة الأجل للوعاء الزكوي البالغ قدرها (2.437.500.000) ريال للوعاء الزكوي لسنة 2007م بحجة أن القروض حال عليها الحول دون الأخذ في الاعتبار حقيقة أن هذه القروض طويلة الأجل لم تستخدم لتمويل بنود زكوية قابلة للخصم، ونود الإفادة بالآتي :

(1709)

أ) الأنظمة الزكوية الصادرة بشأن إضافة القروض للوعاء الزكوي طبقا للتعميم رقم (2/8443/2/1) بتاريخ 8/8/1392هـ الموافق (16 سبتمبر 1972م) تجبى الزكاة من رأس المال والاحتياطيات وصافي الربح ناقصا الموجودات الثابتة (المشتراة من رأس المال والاحتياطيات) والاستثمارات , ولاحقا أوضحت الهيئة بموجب التعميم رقــم (2) بتاريخ 1/6/1394هـ الموافق (24 فبراير 1974م) الصادر بناءً على قرار اللجنة القضائية رقم (155/1393) بأن القروض تضاف للوعاء الزكوي بالقدر المستخدم لتمويل الموجودات الثابتة/إنشاءات رأس المال تحت التنفيذ , ومن تعاميم الهيئة أعلاه يلاحظ بأن القروض على كافة المستويات لا تضاف للوعاء الزكوي ما لم تستخدم لتمويل الموجودات الثابتة التي تخصم من الوعاء الزكوي , وسياسة الهيئة القائمة على إضافة القروض للوعاء الزكوي ليست صحيحة من حيث المبدأ وتتناقض مع الممارسات السابقة في هذا الشأن .

ب) يقوم البنك مثله في ذلك مثل البنوك الأخرى في العالم بمزاولة العمليات المصرفية العادية المتمثلة في الحصول على الأموال من العملاء أو من خلال إصدار الأوراق المالية المدينة ومن ثم توفير القروض للعملاء والاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل، ويختلف نشاط البنوك عن

(1709)

النشاطات الأخرى للشركات حيث تتمثل العمليات الأساسية لأي بنك في نشاط إقراض واقتراض الأموال لإنجاز النشاطات التجارية اليومية , إن إضافة القروض لأجل وسندات الدين المصدرة للوعاء الزكوي نتج عنه تناقض واختلاف كبيرين، حيث أخضعت المبالغ المقترضة للزكاة ولم يتم السماح بخصم القروض والدفعات المقدمة للعملاء من الوعاء الزكوي , ويلاحظ أنه يتعين على كافة البنوك التجارية العاملة في المملكة المحافظة على مستويات معينة من السيولة تحددها مؤسسة النقد العربي السعودي من فترة لأخرى، ولكي يتم المحافظة على مستوى السيولة أو الوفاء بمتطلبات رأس المال العامل يحصل البنك على أموال إضافية من الاقتراض قصير الأجل، وحيث أن هذه القروض هي لغرض الوفاء بمتطلبات رأس المال العامل للبنك وليس لتمويل الموجودات طويلة الأجل فإنه ليس مبررا من جانب الهيئة إضافتها للوعاء الزكوي .

ج) ملكية الأموال من شروط الزكاة، وتدفع الزكاة في حالة ملكية الأموال للمساهمين , والقــروض لأجل/سندات الدين تمثل التـزام على المساهمين وليس فيها ما يدل على تمام ملك هذه الأموال لمساهمي البنــك , بناءً عليه فإن إجــراء الهيئة المتمثل في إضافة القروض لوعاء الزكاة ليس مبررا ويتعارض مع المبادئ الأساسية للزكاة , وقد تم تأكيد

(1709)

المبدأ أعلاه في الخطاب الوزاري رقم (3/1103) بتاريخ 1/2/1407هـ الموافق (14/10/1986م) الذي ينص على أنه "...إن الزكاة لا تفرض على القروض إطلاقا وإنما تجبى من رأس المال والاحتياطيات والأرباح بعد خصم قيمة الأصول الثابتة لأن قيمة القروض الاستثمارية إما أن يتم بها شراء آلات ومعدات وهذه تعتبر من ضمن الأصول الثابتة التي تستبعد من وعاء الزكاة وإما أن يتم شراء مواد خام أولية وهذه لا تجب فيها زكاة لعدم توفر شروط (تمام الملك) فيها , ومن التحليل أعلاه يلاحظ الآتي :

أ) أن القروض طويلة الأجل تاريخياً لا تضاف للوعاء الزكوي ما لم تستخدم لتمويل الموجودات الثابتة أو البنود القابلة للخصم الزكوي .

ب) تستخدم القروض التي تحصل عليها البنوك لأغراض النشاط المصرفي العادية أي تقديم السلف للعملاء وليس لاستثمارها بشأن البنود القابلة للخصم الزكوي .

ج) تمثل القروض التي تحصل عليها البنوك التزام من جانب المساهمين تجاه المقرضين (أموال لا تعود للمساهمين) وبالتالي فإن فرض الزكاة على هذه الأموال يتعارض مع المبدأ الأساسي لشعيرة الزكاة والذي ينص على أخذ الزكاة من الأموال الخاصة بالمساهمين .

وبالأخذ في الاعتبار طبيعة عمليات البنك ومبدأ تمام الملك على الأموال كما هو مبين أعلاه، نعتقد أن إجراء الهيئة بإضافة القروض لأجل لوعاء الزكاة

(1709)

يتعارض مع أسس العدالة والمنطق ونرجو من سعادتكم التكرم بإلغاء قرار لجنة الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبية .

وباطلاع ممثلي الهيئة على استئناف المكلف ذكروا أن الهيئة قامت بإضافة حصة الجانب السعودي من هذه القروض ضمن الوعاء الزكوي لحولان الحول عليها استناداً للفتاوى الشرعية رقم (18497) وتاريخ 18/11/1408هـ ورقم (22665) وتاريخ 15/4/1424هـ ورقم (3077) وتاريخ 8/11/1426هـ ، وعليه تتمسك الهيئة بصحة إجرائها .

رأي اللجنة :

بعد اطلاع اللجنة على القرار الابتدائي، وعلى الاستئناف المقدم، وما قدمه المكلف من دفوع ومستندات، تبين للجنة أن الاستئناف يكمن في طلب المكلف عدم إضافة القروض طويلة الأجل بمبلغ (2.437.500.000) ريال إلى الوعاء الزكوي لعام 2007م بحجة أنها لم تستخدم لتمويل بنود زكوية ، في حين تتمسك الهيئة بوجهة نظرها في إضافتها للوعاء الزكوي، للأسباب الموضحة عند عرض وجهة نظر كل طرف .

وترى اللجنة أن الأساس في معالجة الديون لغرض احتساب الوعاء الزكوي يتمثل في أنه تجب الزكاة على المدين والدائن , فبالنسبة للدائن فإن عرض الدين كرصيد في قوائمه المالية يعني أن هذا يمثل ديناً على مليء ما لم يثبت إعدامه بالطرق

(1709)

النظامية , وبالتالي تجب فيه الزكاة باعتباره ديناً مرجو الأداء ، وبالنسبة للمدين , فإن عرض الدين في قائمة المركز المالي يعني أن هذا الدين يمثل أحد مصادر التمويل الأخرى التي تدخل في الوعاء الزكوي إذا حال عليها الحول أو استخدمت في تمويل أصول ثابتة , وبالتالي يلزم إضافة هذه الديون للوعاء الزكوي, ويعزز هذا الرأي نص الفتوى الواردة في الخطاب رقم (3077/2) وتاريخ 8/11/1426هـ والذي جاء فيها "إن أدلة وجوب الزكاة عامة تشمل جميع الأموال الزكوية ولم يرد دليل صحيح بخصم الديون من ذلك ولا يترتب عليه وجوب الزكاة مرتين في مال واحد لأن الدائن يزكي المال الذي يملكه وهو في ذمة المدين ، بينما المدين يزكي مالاً آخر يملكه ويوجد بيده ويتمكن من التصرف فيه وفرق بين المال الذي بيد الإنسان والمال الذي في ذمته" .

وباطلاع اللجنة على القوائم المالية تبين أن القرض طويل الأجل ظهر في قائمة المركز المالي لعام 2007م بمبلغ (2.437.500.000) ريال وأن المكلف حصل عليه في عام 2005م ويستحق السداد خلال عام 2010م ، وبناء عليه ووفقاً للقاعدة المذكورة بعاليه فإن هذا القرض يعد أحد مصادر التمويل التي حال عليها الحول وينبغي إضافته ضمن عناصر الوعاء الزكوي للمكلف، وبناءً

(1709)

عليه ترفض اللجنة استئناف المكلف في طلبه عدم إضافة القرض طويل الأجل إلى وعائه الزكوي لعام 2007م .

البند الخامس : حصة المساهمين السعوديين في استثمار حصص الملكية التي لم يتم أخذها في الاعتبـار عند احتساب الوعاء الزكوي .

قضى القرار الابتدائي في (ثانيا/10) برفض اعتراض البنك على بند حصة المساهمين السعوديين في استثمار حصص الملكية التي لم يتم حسمها عند احتساب الوعاء الزكوي للحيثيات الواردة في القرار .

استأنف المكلف القرار فيما قضى به حيال هذا البند وذكر أنه طالب بخصم مبلغ (420.000.000) ريال , حصة المساهم السعودي (289.333.380) ريال من الوعاء الزكوي التي تمثل استثمارات طويلة الأجل في الشركات التابعة والزميلة والشركات الأخرى (الاستثمار طويل الأجل) وطبقا للربط لم تسمح الهيئة بحسم الاستثمارات طويلة الأجل وقدرها (420.000.000) ريال عند احتساب الزكاة لسنة 2007م بحجة أن البنك لم يقدم المستندات

(1709)

المؤيدة طبقا للقرار الوزاري
رقم (1005) بتاريخ 28/4/1428هـ (عقود تأسيس الشركات المستثمر فيها
بشأن الاستثمار والقوائم المالية) ونود الإفادة بالآتي :
أ) الاستثمارات مؤيدة بالقوائم المالية المدققة والمستندات المؤيدة فالقوائم المالية مدققة من قبل اثنين من مكاتب المحاسبة المعترف بها عالمياً , وكجزء من عملية المراجعة يقوم مراجعي الحسابات بالتحقق من أرصدة الاستثمار الظاهرة في قائمة المركز المالي , عليه فإن ما ذكرته الهيئة بأن الاستثمارات طويلة الأجل لسنة 2007م ليست مؤيدة بالمستندات ليس صحيحاً , وعلاوة على ذلك فإن الاستثمارات يتم إدارتها ورقابتها من قبل الإدارة العليا ومجلس الإدارة كما تخضع للتوجيهات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي، ويتم تقديم تقرير محفظة الاستثمارات إلى مؤسسة النقد العربي السعودي على أساس ربع سنوي , ونوضح تفاصيل عينة من هذه الاستثمارات ونوع المستندات التي نقدمها للجنة كما في الجدول التالي :

م	اسم الشركة المستثمر فيها	المستندات المرفقة
1	شركة فرنسي تداول	عقد تأسيس
2	شركة كام السعودي الفرنسي	قوائم مالية مدققة
3	شركة سوفينكو السعودي الفرنسي	قوائم مالية مدققة/ عقد تأسيس
4	شركة أشورانس السعودي الفرنسي	عقد تأسيس
5	الأمثل للتمويل والتأجير	عقد تأسيس

(1709)

	المحدودة	
6	شركات الشبكات السياحية	عقد تأسيس
7	الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية	عقد تأسيس
8	شركة السعودي للتأمين	عقد تأسيس
9	البنك الأوروبي للشرق الأوسط (بيمو بيروت)	موافقة مؤسسة النقد
10	البنك السعودي الفرنسي-سوريا (بيمو سوري)	موافقة النقد
11	الشركة السعودية لتحسين الأسهم	عقد تأسيس

واستناداً على المستندات أعلاه نطلب إلغاء إجراء الهيئة الذي استندت فيه
على عدم تقديم مستندات مؤيدة للاستثمارات طويلة الأجل والسماح بخصم هذه الاستثمارات في الشركات التابعة والزميلة والشركات الأخرى .
ب) طبقا للمبادئ الأساسية للزكاة :
- لا تستحق زكاة على الأموال المستخدمة لتمويل الموجودات طويلة الأجل لغرض تحقيق الإيرادات وفقاً للفتوى رقم (22665) بتاريخ 15/4/1424هـ حيث نصت على "...السؤال السادس : هل هناك فرق بين زكاة الأسهم للمساهم الذي يقوم بالمضاربة في الأسهم بيعاً وشراء والمساهم الذي يقتني هذه الأسهم بغرض الحصـــــول على أرباحها ابتداءً وإذا طلبت منه بسعر مناسب قام ببيعها ؟ الجواب على السؤال السادس : نعم هناك فرق فمن يضارب بالأسهم بيعاً وشراء تجب عليه الزكاة فيها باعتبارها عروض تجارة أم من يقتنيها

(1709)

لغرض الحصول على أرباحها ابتداء وإذا طلبت منه بسعر مناسب باعها فليس عليه زكاة لأنه لم يجعلها عروض تجارة بل غلب على فعله أنها للقنية لكن أن غلب على فعله عروض تجارة يتربص بها ارتفاع الأسعار فإنه تجب عليه زكاتها" .
- الاستثمارات التي قام بها البنك تمثل تدفقات نقدية خرجت من ذمة البنك ،
لا تفرض عليها زكاة , إضافة إلى ذلك تستخدم الاستثمارات أعلاه من قبل البنك لتحقيق إيرادات خضعت للزكاة , عليه فإن فرض الزكاة على الموجودات التي تم عن طريقها تحقيق إيرادات بسبب عدم خصمها من الوعاء الزكوي يعتبر حيادا عن المبادئ الأساسية للزكاة .
- طبقا للتعميم رقم (2/8443/2/1) بتاريخ 8/8/1392هـ يسمح بخصم الاستثمارات طويلة الأجل باعتبارها موجودات واجبة الخصم من الوعاء الزكوي
إذا استوفت الشروط التالية :
أ- أن تكون الاستثمارات ممولة من رأس المال والاحتياطيات .
ب- أن تكون الاستثمارات طويلة الأجل ونية البنك الاحتفاظ بها لفترات طويلة بغرض الحصول على عوائدها .
ج- ألا تكون الاستثمارات مقتناه لأغراض المتاجرة أو إعادة البيع .

(1709)

د- أن يكون الدخل الذي يتحقق من هذا الاستثمارات قد أخضع للزكاة .

تمت استثمارات البنك من رأس المال والاحتياطيات كما أن نية الإدارة هي الاحتفاظ بهذه الاستثمارات لأمد طويلة وليس للأغراض التجارية، كذلك فإن الإيرادات المحققة للبنك من هذه الاستثمارات كانت جزءا من قائمة الدخل، وبالتالي فإن هذه الاستثمارات تستوفي المعايير المبينة أعلاه وهو ما يستوجب خصمها من الوعاء الزكوي .

- لقد صدر التعميم أعلاه على ضوء الفتوى رقم (247) بتاريخ 15/6/1375هـ الموافق (29 يونيو 1956م) والصادرة من قبل فضيلة مفتي عام المملكة والتي تنص على ما يلي :

"أي شيء غير معد للبيع لا يخضع للزكاة، سواء كان عقارات أو محركات أو ماكينات أو معدات أو منازل أو سفن ...الخ، وسواء كانت هذه مقصودة للإيجار أو الإستخدام أو الحيازة ما لم يقصد منها التجارة أي أنه تم شراءها لغرض إعادة بيعها للحصول على الربح , وفي هذه الحالة يكون المقصود استخدام البضائع للتجارة وبالتالي يتم تقديرها في نهاية كل سنة تستحق عيها الزكاة , ويؤكد ذلك حديث الرسول صلى الله عليه وسلم "أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستخرج الزكاة من كل ما هو معد للبيع (رواه أبو

(1709)

داوود وغيره) في ضوء هذه الفتوى فإنه من الواضح بأن الزكاة تجبى فقط على الأصول المقتناة لأغراض المتاجرة، وبمعنى آخر فإن الزكاة لا تجبى على الأصول المقتناة لأغراض تحقيق دخل خاضع للزكاة الشرعية (مثل الاستثمارات طويلة الأجل) .

ج) يجب خصم الاستثمارات طويلة الأجل في أسهم الملكية من وعاء الزكاة طبقا للقـرار الوزاري رقم (1005) طبقا للقرار الوزاري الصادر بتاريخ 28/4/1428هـ الموافق (15/5/2007م)

ولممارسات الهيئة الحالية تعتبر الاستثمارات طويلة الأجل واجبة الخصم من الوعاء الزكوي ، لقد رفضت الهيئة خصم الاستثمارات طويلة الأجل دون إبداء أسباب لذلك وبالتالي فإن هذا الإجراء غير مبرر ولا تسنده أنظمة جباية الزكاة الشرعية .

د) الاستثمارات طويلة الأجل في أسهم الملكية واجبـة الحسم طبقا للقرار الوزاري رقم (32/925) والقرار الوزاري رقم (4/8804) إن جميع الاستثمارات طويلة الأجل في الأوراق المالية جائزة الحسم من الوعاء الزكوي ويؤكد القراران الوزاريان (32/925و4/8804) نفس المبدأ :

- ينص القرار الوزاري رقم (32/925) بتاريخ 25/9/1409هـ الموافق (3/1/1989م) الملحق

(1709)

(11) على "...وعلى نتيجة الدارسة التي انتهت إلى أن الاشتراك في السندات الحكومية يعتبر استثمارا طويل الأجل يقتضي عدم خضوع هذا النوع من الاستثمارات للزكاة تشجيعاً وحثاً للبنوك على الإقبال على شراء
لكل السندات الحكومية..." .
- ينص الخطاب الوزاري رقم (4/8804) بتاريخ 29/12/1410هـ الموافق (22/7/1990م)
الملحق (12) على "... نقيدكم أنه تمت الكتابة إلى معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي بخطابنا رقم (3/7696) بتاريخ 5/11/1410هـ لبيان وجهة نظر معاليه حول هذا الموضوع ، وقد تلقينا الإجابة برقم (784م ظ/م أ) في 12/11/1410هـ المرفقة صورتها والمتضمنة أنه طالما استثمار في السندات الحكومية المحلية يعتبر من قبيل الاستثمارات المالية المقتناة لغرض الاحتفاظ بها والاستفادة من ريعها ، فإن حكمها في هذه الحالة حكم عروض القنيـة أسوة بالاستثمارات في الأوراق المالية طويلة الأجل والتي تخصم من وعاء الزكاة" .

ستلاحظون من القرارات الوزارية أعلاه بأن جميع الاستثمارات طويلة الأجل في الأوراق المالية جائزة الخصم من الوعاء الزكوي (مثل الأسهم والسندات وأذونات الخزانة والصناديق الاستثمارية) وذلك طبقا لأنظمة الزكاة , وبالتالي فإن إجراء الهيئة المتعلق باستبعاد الاستثمارات طويلة الأجل

(1709)

في السندات والصكوك يتعارض مع أنظمة الزكاة , واستنادا على الإيضاحات أعلاه فإن قرار لجنة الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبة الثانية الذي أيد إجراء الهيئة المتمثل في عدم خصم الاستثمارات طويلة الأجل في أسهم الملكية من الوعاء الزكوي ليس مبررا ويتناقض مع المبادئ الأساسية لشعيرة الزكاة وكذلك على ممارسات الهيئة في هذا الشأن كما هو مبين أعلاه , بناءً عليه نطلب السماح بخصم الاستثمارات طويلة الأجل من الوعاء الزكوي .

وباطلاع ممثلي الهيئة على استئناف المكلف ذكروا أن الهيئة قامت بتطبيق القرار الوزاري رقم (1005) وتاريخ 28/4/1428هـ حيث طلب من المكلف تقديم القوائم المالية للشركات المستثمر فيها ولم يقدمها، وعليه تتمسك الهيئة بصحة إجرائها .

رأي اللجنة :

بعد اطلاع اللجنة على القرار الابتدائي المستأنف، وعلى الاستئناف المقدم من المكلف، وما قدمه الطرفان من دفوع ومستندات ، تبين للجنة أن الاستئناف يكمن في طلب المكلف حسم الاستثمار في الشركات التابعة والزميلة والشركات الأخرى بمبلغ (420,000,000) ريال حصة الجانب السعودي بنسبة 68.9% بمبلغ (289,380,000) ريال لعام 2007م من الوعاء الزكوي بحجة أنها استثمارات طويلة أجل, في حين ترى الهيئة عدم حسم هذه الاستثمارات لعدم تقديم عقود التأسيس للشركات

(1709)

المستثمر فيها أو ما يفيد قيام البنك بالاستثمار فيها، والمستندات التي تدل على خضوعها للزكاة من عدمه .

وباطلاع اللجنة على الكشف التحليلي والمستندات المقدمة لبند الاستثمارات محل الاستئناف تبين أنه يشمل شركات محلية (سعودية المنشأ) كما هو موضح أدناه :

الشركة المستثمر فيها	المبلغ	نوع المشاركة	المستند المقدم
شركة فرنسي تداول	50.000.000	تأسيس	عقد تأسيس
شركة كام السعودي الفرنسي	30.240.000	تأسيس	قوائم مالية مدققة
شركة سوفينكو السعودي الفرنسي	50.000.000	تأسيس	قوائم مالية/ عقد تأسيس
شركة أشورانس السعودي الفرنسي	32.500.000	تأسيس	عقد تأسيس
الأمثل للتمويل والتاجير المحدودة	3.600.000	تأسيس	عقد تأسيس
شركات الشيكات السياحية	1.250.000	تأسيس	عقد تأسيس

(1709)

الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية	2.187.500	تأسيس	عقد تأسيس
إجمالي مبلغ الاستثمار في هذه الشركات		169.777.500	

كما يشمل شركات أجنبية (أجنبية المنشأ) كما هو موضح أدناه :

الشركة المستثمر فيها	المبلغ	نوع المشاركة	المستند المقدم
شركة آن سعودي للتأمين	6.527.586	تأسيس	عقد تأسيس
البنك الأوروبي للشرق الأوسط-بيمو بيروت	19.188.390	أسهم (20% من الملكية)	موافقة مؤسسة النقد على الشراء
البنك السعودي الفرنسي (بيمو سوريا)	34.212.773	أسهم (27% من الملكية)	موافقة مؤسسة النقد على الشراء
إجمالي مبلغ الاستثمار في هذه الشركات		59.928.749	

ولم يقدم المكلف المستندات التي تبين تفاصيل باقي البند حيث طلبت منه اللجنة في جلسة الاستماع بيان بالشركات التي يستثمر فيها موضحاً فيه الشركات المحلية والأجنبية والمستندات التي تثبت سداد الزكاة عنها أو تقديم القوائم المالية، كما أنه باطلاع اللجنة على إيضاحات القوائم المالية الموحدة وغير الموحدة تبين أنه تم الإفصاح عن الاستثمار في

(1709)

شركات تابعة وشركات زميلة واستثمارات متاحة للبيع وفقاً للمعايير المتبعة في إعداد تلك القوائم، كما تم الإفصاح عنها في السنوات اللاحقة .
وحيث أن الاستثمار في الشركات أعلاه استثمار طويل الأجل، يحسم من الوعاء الزكوي لأن معالجته الزكوية تكون وفقاً لما آلت إليه في وعاء الزكاة للشركة المستثمر فيها، وتبين أن الشركات المستثمر فيها بعضها سعودية المنشأ تخضع للتكليف الزكوي أو الضريبي في إقراراتها المستقلة التي يلزم تقديمها للهيئة، والبعض الآخر أجنبية المنشأ يلزم المكلف سداد الزكاة المستحقة عن حصته في الاستثمار فيها بناءً على ما تظهره القوائم المالية المدققة التي يلزمه تقديمها للهيئة، كما أن المكلف لم يقدم المستندات التي طلبتها اللجنة لباقي عناصر هذا الاستثمار، فإن اللجنة تؤيد استئناف المكلف في طلبه حسم الاستثمار في الشركات المحلية/السعودية بمبلغ (169.777.500) ريال من الوعاء الزكوي، وترفض حسم باقي بند الاستثمار لعدم تقديم القوائم المالية للشركات الأجنبية التي يستثمر فيها بمبلغ (59.928.749) ريال التي تمكن الهيئة من احتساب الزكاة عليها، وكذلك عدم تقديم المستندات التي تبين طبيعة وتفاصيل ما تبقى من البند .

القرار :

(1709)

لكل ما تقدم قررت اللجنة الاستئنافية الضريبية ما يلي :

أولاً : الناحية الشكلية .

قبول الاستئناف المقدم من المكلف على قرار لجنة الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبية الثانية بالرياض رقم (7) لعام 1435هـ من الناحية الشكلية .

ثانياً : الناحية الموضوعية .

1- تأييد استئناف المكلف في طلبه اعتماد الأتعاب الاستشارية والمهنية للأعوام من 2005م حتى 2007م ضمن المصاريف جائزة الحسم لأغراض الزكاة، وإلغاء القرار الابتدائي فيما قضى به في هذا الخصوص .

2- تأييد استئناف المكلف في طلبه اعتماد تأمين حوادث سفر للأعوام من 2005م حتى 2007م ضمن المصاريف جائزة الحسم لأغراض الزكاة، وإلغاء القرار الابتدائي فيما قضى به في هذا الخصوص .

3- تأييد استئناف المكلف في طلبه اعتماد مصاريف التشغيل الأخرى للأعوام من 2005م حتى 2007م ضمن المصاريف جائزة الحسم لأغراض الزكاة، وإلغاء القرار الابتدائي فيما قضى به في هذا الخصوص .

(1709)

4- رفض استئناف المكلف في طلبه عدم إضافة القرض طويل الأجل للوعاء الزكوي لعام 2007م، وتأييد القرار الابتدائي فيما قضى به في هذا الخصوص .

5/أ- تأييد استئناف المكلف في طلبه حسم الاستثمار في الشركات المحلية-السعودية بمبلغ (169.777.500) ريال من الوعاء الزكوي لعام 2007م ، وإلغاء القرار الابتدائي فيما قضى به في هذا الخصوص .

ب- رفض استئناف المكلف في طلبه حسم الاستثمار في الشركات الأجنبية بمبلغ (59.928.749) ريال ، وكذلك رفض طلبه حسم باقي قيمة بند هذا الاستثمار , وتأييد القرار الابتدائي فيما قضى به في هذا الخصوص للحيثيات الواردة في هذا القرار .

ثالثاً : يكون هذا القرار نهائياً بعد تصديق وزير المالية .

وبالله التوفيق ،،،

عضو	عضو	عضو
ياسر بن فضل ال.....	عبدالرحمن بن ال.....	محمد بن ال.....
نائب		رئيس

(1709)

الرئيس	اللجنة
.....	.....
سعـــد بن	عبدالله بن